



٢٠٢٤-٤-٢٣

رانيا المشاط تشهد إطلاق برنامج شهادة إدارة التصدير EMC في برنامج إصلاح وتنمية التجارة TRADE



وزيرة التعاون الدولي:-

*شهادة إدارة التصدير تعد الأولى من نوعها وتتماشى مع أولويات الدولة للنهوض بالصادرات المصرية من خلال تحسين أداء الشركات ونفاذها للأسواق الدولية

*شراكتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية ممتدة وتخدم أولوياتنا التنموية في العديد من القطاعات على رأسها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية التجارة

*نعزز جهودنا ضمن إطار استراتيجية الحكومة تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية من خلال الشراكات الدولية

841 *مليون دولار تمويلات تنموية ميسرة وافق عليها شركاء التنمية خلال ٦ موجهة لاستثمارات القطاع الخاص

*أطلقنا منصة «حافز» لتعزيز استفادة القطاع الخاص من خدمات الدعم الفني والمالي التي يتيحها شركاء التنمية

شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، حفل إطلاق برنامج شهادة إدارة التصدير EMC ، في إطار برنامج إصلاح وتنمية التجارة في مصر TRADE ، الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار (تايب)، التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تحسين بيئة التجارة والاستثمار، وتحسين إنتاجية العمل، وزيادة نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتعزيز نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إبل تنمية الأعمال التجارية وريادة الأعمال والخدمات المالية.

جاء ذلك خلال الفعالية التي تم نظمها اليوم برنامج إصلاح وتنمية التجارة في مصر TRADE ، اليوم بمشاركة الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والمهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والسيد/ رشيد بنجلون، مدير مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والسيدة/ لورا جونزاليس، مديرة النمو الاقتصادي بالوكالة الأمريكية للتنمية، والسيد/ يحيى الوائق بالله، رئيس جهاز التمثيل التجاري، والعديد من ممثلي القطاع الخاص ومجتمع الأعمال.

ويتم تنفيذ البرنامج من خلال التعاون بين القطاع الخاص والمنظمات الأكاديمية والبحثية، وهي شركة TRAIN، بالشراكة مع جامعة نكسفورد Nexford ، وجامعة النيل، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

وثمنت وزيرة التعاون الدولي، الجهود المبذولة في إطار برنامج إصلاح وتنمية التجارة في مصر (TRADE)، والذي يهدف إلى تعزيز القدرة التصديرية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقوية مؤسسات دعم التجارة في القطاعين العام والخاص، وتحسين التجارة وسياسة الاستثمار، والبيئة التنظيمية والمؤسسية .

وذكرت أن برنامج شهادة إدارة التصدير، يتماشى مع أولويات الحكومة، باعتبارها أول شهادة معتمدة في مصر مصممة خصيصاً لسد فجوة المهارات في إدارة التصدير من خلال تقديم الدورات التدريبية الشاملة، وذلك في ضوء سعي الدولة لإتاحة الفرصة لمزيد من الشركات مع القطاع الخاص، وتعزيز الدعم الفني، وتحفيز استثمارات المؤسسة للقطاع الخاص في مصر، والجهود المبذولة لزيادة الصادرات المصرية، مؤكدة أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من العمل لاسيما في ظل ما تم اتخاذه من خطوات لتشجيع الاستثمارات وتنمية القطاع الخاص.

وأكدت أن تنمية الصادرات يأتي على رأس أولويات الدولة في الفترة المقبلة، لذا فإن البرنامج الجديد يعمل على تحسين أداء الشركات المصرية التي تقوم بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية، وكذا مساندة الشركات الراغبة في الدخول إلى مجال التصدير من خلال نقل الخبرات العملية والتطبيقية، والتجارب، وتخريج جيل جديد من المصدرين.

الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية

في ذات السياق عبرت عن تقديرها للشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمتدت لأكثر من ٤ عقود مما يعود بالنفع على البلدين، موضحة أن الشراكة مع الجانب الأمريكية تشمل العديد من القطاعات التي تخدم أولويات الحكومة المصرية، وتنعكس بشكل مباشر على المواطنين، ومن أبرزها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين التجارة وسياسة الاستثمار.

وسلّطت «المشاط»، الضوء على محفظة التعاون الاقتصادي الجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠١٤ والتي تبلغ نحو مليار دولار، ويتم من خلالها تنفيذ العديد من المشروعات واسعة النطاق في مختلف القطاعات بما في ذلك تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم القطاع الخاص، والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والصحة، والحوكمة، والسياحة، والزراعة.

واستطردت وزيرة التعاون الدولي قائدة "مما لا شك فيه، أن كافة دول العالم تأثرت بالظروف والتحديات المحيطة سواء بسبب جائحة كورونا وتداعياتها، أو التحديات الجيوسياسية المتفاقمة، فضلاً عن أزمات سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار، وقد أثرت تلك الأزمات بشكل أكبر على الاقتصاديات النامية والناشئة التي شهدت خروجاً لرؤوس الأموال نحو الأسواق المتقدمة، وانخفاضاً في أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما تسبب في العديد من التحديات الاقتصادية".

وأكدت أن الدولة المصرية شرعت في مواجهة تلك التحديات من خلال العديد من الإجراءات على مستوى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. كما أن وزارة التعاون الدولي تعمل على التنسيق مع الجهات الوطنية

المعنية، وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين للمضي قدمًا في النهوض بالاقتصاد المصري، وذلك بالتركيز على ثلاثة محاور رئيسية وهي تعزيز قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز صمود الاقتصاد الكلي، وتحفيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

تمكين القطاع الخاص

وأوضحت أن وزارة التعاون الدولي تعمل ضمن إطار استراتيجية الحكومة، وبالتعاون الوثيق مع شركاء التنمية الدوليين، لتعزيز دور القطاع الخاص المصري في التنمية وبالأخص الشركات المصدرة وتعزيز وصولهم للأسواق العالمية.

ولفتت إلى أنه في إطار التزامها المستمر بدعم مشاركة القطاع الخاص، أطلقت الوزارة مؤخرًا منصة "حافز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، وهي منصة إلكترونية تقدم كافة المعلومات عن الأدوات التمويلية المتعددة المقدمة من شركاء التنمية كالاستثمار المباشر، أو التمويل التجاري أو الائتمان أو التأمين أو ضمان المخاطر والتي تساهم بشكل مباشر في زيادة تنافسية الشركات المصرية على وقدرتها على التوسع .

وقالت إن المنصة تقدم كافة المعلومات عن فرص الحصول على الدعم الفني والبرامج التدريبية المختلفة. وتتيح المنصة ما يزيد عن ٧٥ خدمة تمويلية أو دعم فني، بالإضافة إلى مئات المناقصات والمبادرات المحلية والدولية الممولة من شركاء التنمية وسبل الاشتراك فيها مما يسهم أيضا في الوصول والمنافسة في الأسواق الدولية. ودعت وزيرة التعاون الدولي، شركات القطاع الخاص، لاستخدام المنصة والتعرف على الخدمات التي تقدمها سواء على مستوى الدعم الفني والخدمات التدريبية أو التمويل.

وأكدت على استمرار وزارة التعاون الدولي في دعم القطاع الخاص وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار حيث أنه خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤ وافق شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون على تمويلات بقيمة ٨٤١ مليون دولار، وتصدر الشركاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة ٧٢٠ مليون دولار، ومؤسسة التمويل الدولية ١٠٠ مليون دولار.

وقد ساهمت تلك التمويلات في تعزيز قدرة شركات القطاع الخاص على ضخ استثمارات داخل مصر، ودعم بعض الشركات الأجنبية العاملة في مصر على زيادة استثماراتها المباشرة وتعزيز قدرتها التصديرية من خلال تشجيع عمليات البحث والتطوير لزيادة المكونات المحلية في منتجاتها.

وشددت على أن وزارة التعاون الدولي، حرصت من خلال الدبلوماسية الاقتصادية على تيسير العلاقات مع الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية المختلفين، بما يعزز تنفيذ البرامج التي تضم مختلف الأطراف ذات الصلة بما يدفع جهود التنمية في مصر.

لمزيد من المعلومات

التقرير السنوي 2023: <https://moic.gov.eg/page/annual-report-2023>

منصة «حافز» <https://privatesector.moic.gov.eg/?lang=ar>

تويتر MOICEgypt

انستجرام @MOICEgypt

لينكد إن Ministry of International Cooperation